الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

محضر اجتماع لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة

عدد 13

تاريخ الاجتماع: 22 فيفري 2024

جدول الأعمال:

الاستماع الى ممثلين عن وزارة المالية حول مشروع القانون الأساسي عدد 2024/02 المتعلق بالموافقة على اتفاقية مقر بين حكومة الجمهورية التونسية وصندوق قطر للتنمية حول فتح مكتب لصندوق قطر للتنمية بتونس.

الحضور:

الحاضرون: (08) المعتذرون (00) الغائبون (02)

افتتاح الجلسة: 10.15

رفع الجلسة : 12.05

المداولات:

عقدت لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة جلسة استماع الى ممثلين عن وزارة المالية حول مشروع القانون الأساسي عدد 2024/02 المتعلق بالموافقة

على اتفاقية مقر بين حكومة الجمهورية التونسية وصندوق قطر للتنمية حول فتح مكتب لصندوق قطر للتنمية بتونس.

في بداية الجلسة رحب رئيس اللجنة بممثلي الوزارة وثمن دورها في دعم الاقتصاد الوطني وجهود التنمية ثم قدم بسطة عن مسار الاتفاقية مؤكدا أن لجنة العلاقات الخارجية ارتأت الاستماع الى كل الجهات المعنية قصد الالمام بمختلف جوانب الاتفاقية وكل انعكاساتها.

عند تناولهم الكلمة بين ممثلو الوزارة أنه تم إبرام مذكرة تفاهم مع الجانب القطري حول فتح مكتب لصندوق قطر للتنمية للمساهمة في تمويل مشاريع تنموية بتاريخ 29 نوفمبر 2016 خلال مؤتمر الاستثمار تونس 2020 واستمرت المفاوضات مع الجانب القطري حول مقترحه الأصلي كما استمرت الاجتماعات بين مختلف الجهات التونسية المتداخلة الى غاية جوان 2019 تاريخ امضاء الاتفاقية وكان الهدف من ذلك تحقيق مصلحة تونس.

كما بينوا أن دولة قطر ساهمت في تمويل عدد من المشاريع التنموية بحوالي 90 مليون دولار الى غاية فيفري 2024 وقد تعهدت في إطار مؤتمر الاستثمار بدعم الجمهورية التونسية بمبلغ 1250 مليون دولار أمريكي منها 1000 مليون دولار وديعة لدى البنك المركزي التونسي و250 مليون دولار للمساهمة في تمويل مشاريع تنموية في الجمهورية التونسية.

أكد ممثلو وزارة المالية حرص الجانب التونسي على أن تتم هذه التمويلات وفق أفضل الشروط بالنسبة للجانب التونسي وأن تحدد المشاريع المعروضة للتمويل وفق أولوياته وحسب ما تضبطه مخططات التنمية والتوجهات الاستراتيجية للبلاد وفي إطار الاحترام الكلي للسيادة الوطنية ملاحظين في هذا السياق أن مثل هذه الصناديق تمول المشاريع بنسب مقبولة لا تتجاوز 2 % في اقصى الحالات على فترات سداد مريحة تصل الى 40 سنة وبفترة امهال هامة.

وفي هذا السياق لاحظ ممثلو الوزارة أن هذه الاتفاقية تعتبر اتفاقية اطارية سيتم على أساسها التعامل مع الجانب القطري وابرام اتفاقات تمويل لكل مشروع على حده يتم عرضها على مجلس نواب الشعب، وبالتالي فإنه يمكن تطوير التعاون مع صندوق قطر للتنمية في المجالات التي تتماشى مع التوجهات العامة للدولة كما يمكن الترفيع في مبالغ التمويل خاصة وأن الاتفاقية لم ترصد مبلغا محددا لتمويل المشاريع لذا فإنه يمكن الحصول على مبالغ أهم.

هذا وعرض ممثلو الوزارة جملة من المشاريع الممولة من صندوق قطر للتنمية

المشروع	صيغة التمويل	قيمة التمويل بحساب م. دولار أمريكي
مشروع مجمع الدوحة السكني بسيدي حسين السيجومي ولاية تونس 810 مساكن اجتماعية	قرض بدون فائض يسدد على 25 سنة منها 5 سنوات سماح	17.4
	هبة	11.6
السكن الاجتماعي بولاية الكاف	هبة لإنجاز 50 مسكنا تحت اشراف وزارة التجهيز	1.1
بناء وتحسين وحدات سكنية	تمويل من الصندوق تحت اشراف وزارة التجهيز	3.1
دعم المشاريع الصغرى والمتوسطة	شراكة بين الصندوق والمؤسسات المالية لتقديم الدعم لأصحاب المشاريع	31
ريادة الاعمال والتمكين الاقتصادي	برنامج مخصص لرواد الاعمال والشركات الناشئة ذات المشاريع المبتكرة	14
المركز النموذجي لتحويل وتكييف المنتجات الفلاحية	تمويل من الصندوق تحت اشراف وزارة الفلاحة	1
بناء 10 مراكز صحية أولية	تمويل من الصندوق تحت اشراف وزارة الصحة	1.3
بناء 5 مدارس ابتدائية	تمويل من الصندوق تحت اشراف وزارة التربية	1.3
انجاز 22 بئرا في مدارس	تمويل من الصندوق تحت اشراف وزارة التربية	1.6
بناء قرية نموذجية بالجنوب التونسي	تمويل من الصندوق تحت اشراف وزارة السياحة	1.2

المشاريع التي و افق صندوق قطر للتنمية على تمويلها:

مشروع بناء وتجهيز مستشفى أطفال متعدد الاختصاصات بتونس الكبرى	أبدى الصندوق موافقته على التمويل في شكل قرض بنسبة فائدة 1 % يسدد على 20 سنة بعد فترة سماح بـ4 سنوات	82 م. دولار
مشروع أسواق الإنتاج بسيدي بوزيد	أبدى الصندوق موافقته على التمويل	5 م. دولار هبة 10م.دولار استثمار

في سياق آخر أوضح ممثلو الوزارة أن صندوق قطر للتنمية ينشط في الوقت الراهن بتونس كغيره من الصناديق التي ليس لها مقر وأن بعث مقر له بتونس سيعود بالنفع على بلادنا اذ سيبسط إجراءات التعامل معه لحل الإشكالات الطارئة كما أنه يسهل رقابة صندوق قطر على المشاريع التي يمولها وبالتالي ضمان تنفيذها على الوجه الاكمل وفي أحسن الآجال.

عند تدخلهم أكد عدد من النواب أهمية الاتفاقية في دفع الاقتصاد الوطني خاصة مع ما تعيشه البلاد من وضع اقتصادي متردد ومع النقص الهام في السيولة ومع ما تعرفه المؤسسات الوطنية من صعوبات مالية، في حين عبر بعضهم عن انشغاله إزاء ما تضمنته بعض بنودها خاصة في ما يتعلق بالامتيازات الممنوحة للصندوق ملاحظين انه يمكن الاستغناء عن هذه الاتفاقيات بالتركيز على المبادئ الثلاث لمسار 25 جويلية وهي مبدأ السيادة الوطنية ومبدأ التعويل على الذات ومبدأ ثقافة العمل.

كما طلب النواب من ممثلي وزارة المالية اعطائهم فكرة واضحة عن استراتيجيتها في ما يخص المشاريع الممولة من صندوق قطر للتنمية وعن التدابير التي تم اتخاذها لضمان تنفيذ المشاريع على المدى القصير والبعيد لضمان بعث مشاريع هامة تستجيب لحاجيات البلاد وتحقق استثمارات فعلية.

قدم النواب جملة من الاستفسارات حول إمكانية ابرام اتفاقية مع قطر تجنب الازدواج الضريبي وحول كيفية ضمان الرقابة على مثل هذه الصناديق لضمان وفائها بالتزاماتها الجبائية وعن مدى احترام بنود الاتفاقية لقانون الصرف التونسي.

في ردهم على استفسارات النواب بين ممثلو وزارة المالية أن هذه الاتفاقية تستجيب لشروط ابرام المعاهدات الدولية باعتبارها ابرمت بين الدولة التونسية ممثلة في وزارة الاقتصاد والتخطيط مع الدولة

القطرية ممثلة في صندوق قطر للتنمية باعتباره يتمتع بالاستقلالية الإدارية والمالية وله الاهلية في التعاقد التي تخوّل له تمويل المشاريع التنموية ومساعدة الدول العربية والدول النامية في تطوير اقتصادها وتنفيذ برامج التنمية فيها وذلك من خلال تقديم القروض والمنح والمساعدات الفنية.

كما أكدوا حرص الطرف التونسي على الحفاظ على السيادة الوطنية موضحين أن هذه الاتفاقية لا تخرج عن إطار اتفاقيات المقر المبرمة مع شركاء تونس وقد تم التنصيص ضمن بنودها على اعتماد مقتضيات التشريع والتراتيب الجاري بها العمل في الجمهورية التونسية كما أنها لا تمنح امتيازات تفوق ما منح لصناديق أخرى وأما في ما يتعلق باستثناء الموظفين الحاملين للجنسية التونسية أو لجنسية أجنبية ومقيمين بصفة دائمة في تونس عند انتدابهم، فقد أوضح ممثلو الوزارة أن القصد من ذلك هو احترام مبدإ العدالة أمام الجباية التونسية حتى لا يستثنى هؤلاء الموظفون من الأداء المفروض على غيرهم.

من ناحية ثانية بين ممثلو الوزارة أن تونس حريصة على ايفاء شركاءها بالتزاماتهم الجبائية. حيث تم التنصيص على التزام مكتب صندوق قطر للتنمية بتونس بدفع المعاليم والأداءات والضرائب المستوجبة على أساس النسبة والقيمة في تاريخ التفويت في الإقتناءات المنتفعة بالامتيازات المسندة بموجب الاتفاقية كما يخضع الصندوق الى رقابة جزائية دقيقة.

أما في ما يخص الازدواج الضريبي فقد بين ممثلو الوزارة أنه سبق لتونس أن امضت اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي مع الجانب القطري بتاريخ 8 مارس1997.

في ردهم عن الاستفسار حول إمكانية تعارض بنود الاتفاقية مع قانون الصرف التونسي أوضح ممثلو الوزارة أن النقطة 5 من الفصل الأول من الاتفاقية والمتعلق بتعريف المصطلحات حددت قانون الصرف المقصود كما بينوا أن الجانب التونسي حرص على إضافة " التعديلات اللاحقة أو التي ستلحق عليها " ضمانا لمصلحة تونس.

في خاتمة جلستها قررت لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة مراسلة البنك المركزي لطلب ابداء الرأي حول عدد من بنود الاتفاقية المعروضة.

رئيس اللجنة **مقرر اللجنة**

عزيز بن الأخضر **طارق الربعي**